

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة مصر العربيّة

رَئَاسَةُ الْجُمُهُورِيَّةِ

# الجريدة الرسمية

الثمن ١٠ جنيهات

السنة الرابعة والستون	الصادر في ٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٣ هـ الموافق (١١) أكتوبر سنة ٢٠٢١ م )	العدد ٤ مكرر (أ)
--------------------------	--	---------------------

**محتويات العدد :**

رقم الصفحة

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

قرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢١ يؤذن للسيد / أحمد محمد شوقي محمد عياد

الوزير المفوض التجارى بالتمثيل التجارى بالزواج من السيدة /

٣ راوية مبروك ، المتمتعة بجنسية المملكة المغربية ..... .

**قرار رئيس مجلس الوزراء**

قرار رقم ٢٦٠٦ لسنة ٢٠٢١ بترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة فى

الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية فى ظل استمرار

٤ جائحة فيروس كورونا المستجد .....



## رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢١

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥

لسنة ١٩٨٢ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠٠٥ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة ؛

وعلى ما عرضته وزيرة التجارة والصناعة ؛

**قرر:**

#### (المادة الأولى)

يؤذن للسيد / أحمد محمد شوقي محمد عياد - الوزير المفوض التجارى بالتمثيل التجارى ، بالزواج من السيدة / راوية مبروك ، المتمتعة بجنسية المملكة المغربية .

#### (المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ١١ أكتوبر سنة ٢٠٢١ م) .

**عبد الفتاح السيسى**



## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦٠٦ لسنة ٢٠٢١

بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلية  
فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية  
فى ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة :

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية :

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٢١ بربط الموازنة العامة للسنة المالية

٢٠٢٢/٢٠٢١ :

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠٢١ باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ :

وعلى قوانين ربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن ترشيد الإنفاق  
العام بالجهات الداخلية فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية فى ظل

جائحة فيروس كورونا المستجد :

وبناءً على ما عرضه وزير المالية :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

**قرر:**

**(المادة الأولى)**

يُعمل فى شأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلية فى الموازنة العامة للدولة  
والهيئات العامة الاقتصادية فى ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد بالضوابط  
والقواعد المرافقة لهذا القرار ، وذلك لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل به .

**(المادة الثانية)**

تسري أحكام هذا القرار على جميع أبواب واستخدامات الموازنة العامة للدولة فيما عدا الباب السادس «شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)» والاستخدامات المماثلة في موازنات الهيئات العامة الاقتصادية.

**(المادة الثالثة)**

يصدر وزير المالية ما يلزم من قواعد لتنفيذ أحكام هذا القرار.

**(المادة الرابعة)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ١١ أكتوبر سنة ٢٠٢١ م).

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي



## ضوابط وقواعد

ترشيد الإنفاق العام بالجهات الدخلة

في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية

في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد

**أولاً - الضوابط العامة :**

- ١ - لا يخل تطبيق هذه الضوابط العامة بما تضمنته المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٦ لسنة ٢٠٢١ بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الدخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد .
- ٢ - تسري أحكام هذا القرار على كافة موازنات الجهات الدخلة في الموازنة العامة للدولة (جهاز إداري/الإدارة المحلية/ هيئات عامة خدمية) والهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١
- ٣ - تسري قواعد الترشيد المنصوص عليها في هذا القرار بنسبة (٢٥٪) على الأقل من الاعتمادات المدرجة بالجهات .
- ٤ - يجب ألا تؤثر قواعد الترشيد المنصوص عليها في هذا القرار على أداء الجهات المخاطبة بأحكامه للخدمات التي تؤديها وللدور المنوط بها .
- ٥ - يجوز الترخيص بالصرف على الأغراض المحظوظ الصرف عليها ، وذلك على سبيل الاستثناء في الأحوال التي يقدرها رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب الجهة المعنية، وبعدأخذ رأى وزير المالية ؛
- ٦ - فيما يتعلق بالتعامل بالنقد الأجنبي يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية (قطاع التمويل) بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصاص في هذا الشأن .

٧ - يعرض وزير المالية شهرياً تقريراً مفصلاً على رئاسة مجلس الوزراء بنتائج تنفيذ ما تضمنه هذا القرار من أحكام موزعاً على أبواب الموازنة الخاضعة له ، وتقريراً بمدى التزام الجهات المخاطبة بأحكامه بالتنفيذ في نهاية مدة سريان القرار .

٨ - لا تسرى أحكام هذا القرار على الجهات وأغراض الصرف الآتية :  
وزارة الصحة والجهات التابعة لها والمستشفيات الجامعية والجهات الأخرى  
القائمة على تقديم الخدمة الصحية والرعاية الطبية .  
الجهات القائمة على تدبير السلع التموينية .

الجهات القائمة على تدبير المواد البترولية والغاز ومشتقاتها .  
وزارة الداخلية والجهات التابعة لها لتنفيذ وتأمين كافة إجراءات مواجهة  
هذه الجائحة .

وزارة الدفاع والجهات التابعة لها .  
ديوان عام وزارة الخارجية .

الفوائد وأقساط سداد القروض المدرجة بموازنات الجهات .  
الاعتمادات المدرجة بموازنات الجهات لعلاج العاملين وغير العاملين  
(مثل الطلبة) والإعانات التي تصرف للعاملين وغيرهم ، والمعاشات الضمانية  
وتكافل وكراهة .

كافة المخصصات المالية المدرجة لدعم السلع التموينية .  
أغذية العاملين وغيرهم المدرج لها اعتمادات بالجهات ذات الاختصاص واعتبار  
ما أنفق عليها بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ هو حد أقصى لها .  
المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية .

٩ - تتولى وزارة المالية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار إعمال شؤونها في  
باقي أوجه صرف الأجرور بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة دون تأثير على  
مرتبات ودخول العاملين .

**ثانيًا - فيما يخص قواعد ترشيد الإنفاق على اعتمادات مختلف أبواب**

**المصروفات يتبع الآتى :**

**(أ) فيما يخص الباب الأول «الأجور وتعويضات العاملين» :**

عدم إجراء أية تعينات أو ترقيات (عدا الوظائف القيادية التي يتم العرض بها على جهات وسلطات الاختصاص) أو تسويات أو أية تعديلات وظيفية إلا بعد صدور القرار اللازم من رئيس مجلس الوزراء بذلك ، ما لم يكن ذلك تنفيذًا لحكم قضائي واجب النفاذ .

حظر الصرف على المنح التدريبية ومكافآت التدريب والمنح الدراسية في الداخل أو الخارج .

حظر الصرف على اعتمادات الخدمات الاجتماعية - بخلاف الإعانات الاجتماعية الشهرية أو الموسمية والرياضية والترفيهية للعاملين .

حظر زيادة عدد الاجتماعات أو حضور الجلسات واللجان بما تم في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، مع خفض قيمة بدل حضور الجلسة أو الاجتماع الواحد بنسبة (٥٠٪) .

**(ب) فيما يخص الباب الثاني «شراء السلع والخدمات» :**

حظر الصرف على تكاليف البرامج التدريبية ونفقات نشر وإعلان ونفقات الدعاية ونفقات الحفلات والاستقبالات ونفقات الشئون والعلاقات العامة ، والاعتمادات المخصصة للعلاقات الثقافية في الخارج .

حظر الصرف على الاشتراك في المؤتمرات في الداخل والخارج وإيجار الخيام والكراسي ، وبدل انتقال للسفر بالخارج وتكاليف النقل والانتقالات العامة بوسائل أخرى للسفر بالخارج .

بخلاف ما سبق في البندين أعلاه ، تجميد نسبة (٢٥٪) على الأقل من الاعتمادات المالية لأوجه الصرف بكلفة بنود وأنواع الباب الثاني بموازنات الجهات الداخلية بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

(ج) فيما يخص الباب الرابع «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» :

تجميد (٥٠٪) من المدرج للخدمات الاجتماعية - بخلاف الإعانات الاجتماعية والمعاشات الضمانية - والرياضية وغير العاملين ، والإعانات لمراكز الشباب .

حظر الصرف على الجوائز والأوسمة إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

(د) فيما يخص الباب الخامس «المصروفات الأخرى» :

حظر الصرف على الاشتراكات في الهيئات (محلية/ دولية) والمساهمات بكافة أشكالها إلا بعد موافقة وزارة المالية والجهات ذات الاختصاص في ضوء الحاجة الحتمية والملحة لذلك .

تقوم كافة الجهات الداخلية في الموازنة العامة للدولة (جهاز إداري - إدارة محلية - هيئات خدمية) والهيئات العامة الاقتصادية بموافقة وزارة المالية (قطاع الموازنة المختص) ببيان تفصيلي بالمبالغ التي سيتم تجميدها بنسبة (٢٥٪) حسبما نص عليه هذا القرار وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

وفى حالة ثبوت مخالفة العاملين بالجهات المخاطبة بأحكام هذا القرار للقواعد والضوابط المشار إليها ، يتم مراجعتهم ومحاسبتهم تأديبياً دون إخلال بالمساءلة الجنائية إن كان لها مقتضى وتوافرت نية القصد فى إهدار ومخالفة أحكام هذا القرار .

وعلى ممثلى وزارة المالية بالجهات المخاطبة بأحكام هذا القرار مراقبة تنفيذ أحكامه والالتزام بها .

وتتم مراجعة ما تضمنه هذا القرار من أحكام بصفة دورية شهرياً ، ويعرض وزير المالية النتائج على مجلس الوزراء .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإداره

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢١

١٠٤٩ - ٢٠٢١/١٠/١٧ - ٢٠٢١/٢٥٢٩٩

